مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي

The Principle of Legality in International Criminal Law

عبدالعزيز عبداللطيف عبدربه الجهني

2025

الملخص

يتناول المقال مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي بوصفه أساسًا لضمان عدم تجريم الأفعال أو توقيع العقوبات إلا بموجب نص قانوني سابق، وفق قاعدة: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. ويبيّن أن هذا المبدأ يكتسب أهمية خاصة في العدالة الجنائية الدولية لارتباطه بمساءلة الأفراد عن الجرائم الدولية الجسيمة. كما يستعرض الأساس القانوني للمبدأ في نظام روما الأساسي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاجتهاد القضائي الدولي. ويناقش مضمون المبدأ من حيث عدم رجعية النصوص الجنائية، وضرورة الوضوح والتحديد، والتفسير الضيق، وحظر القياس. كما يبرز دوره في حماية حقوق الإنسان، وتعزيز شرعية القضاء الدولي، وترسيخ سيادة القانون. ويخلص المقال إلى أن تطبيق المبدأ ما زال يواجه تحديات تتعلق بالغموض المفاهيمي، والطبيعة العرفية لبعض القواعد، والتسييس، والتطور المستمر للجرائم الدولية.

الكلمات المفتاحية

مبدأ الشرعية، القانون الدولي الجنائي، المحكمة الجنائية الدولية، عدم الرجعية، تفسير النصوص الجنائية، سيادة القانون.

Abstract

This article examines the principle of legality in international criminal law as a fundamental safeguard prohibiting the criminalization of conduct or imposition of penalties without prior legal provision, pursuant to the maxim nullum crimen, nulla poena sine lege. It highlights the particular significance of this principle within international criminal justice, given its connection to accountability for serious international crimes. The article analyzes its legal foundations in the Rome Statute, the International Covenant on Civil and Political Rights, and international judicial jurisprudence. It further addresses the substantive dimensions of the principle, including non-retroactivity, legal certainty and precision, strict interpretation, and the prohibition of analogy. The study also emphasizes its role in protecting human rights, enhancing the legitimacy of international courts, and reinforcing the rule of law. It concludes that the implementation of the principle continues to face challenges related to conceptual ambiguity, customary norms, politicization, and the evolving nature of international crimes.

Keywords:

Principle of Legality, International Criminal Law, International Criminal Court, Non-Retroactivity, Strict Interpretation, Rule of Law.

المقدمة

يُعد مبدأ الشرعية من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الجنائي في كل مجتمع قانوني، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي. فهو الأساس الذي يقوم عليه الضمان القانوني للأفراد ضد التعسف في التجريم والعقاب. وفي نطاق القانون الدولي الجنائي، الذي يُعنى بمساءلة الأفراد عن الجرائم الدولية الخطيرة، يكتسب هذا المبدأ بعدًا أكثر حساسية، لأنه يتعلق بمساءلة أشخاص عن أفعال تقع في سياق النزاعات المسلحة أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وغالبًا في ظروف سياسية معقدة.

ويُعبَّر عن مبدأ الشرعية بالقاعدة: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص

هذا المبدأ لا يهدف فقط إلى حماية الأفراد من العقاب غير المشروع، بل يسعى أيضًا إلى ترسيخ مبدأ سيادة القانون في العلاقات الدولية، وضمان أن تبقى المحاكم الجنائية الدولية أداة لتحقيق العدالة لا وسيلة للانتقام أو السياسة.

هذا المقال عمل مستقل في صياغته ومحتواه، ولا يستند إلى أي مبحث أو فقرة موجودة فعلياً في رسالة الماجستير التي أعدها الباحث وناقشها عام 2023 بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي (دراسة وصفية تحليلية).

يعالج المقال مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي باعتباره أحد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها العدالة الجنائية الدولية، مع التركيز على القواعد القانونية والنصوص الدولية والاجتهاد القضائي المتعلق به، ومستعرضاً تطوره وتطبيقاته والتحديات المعاصرة التي تواجهه.

يُقدّم المقال إضافة جديدة وموسعة في مجال المبادئ العامة للقانون الدولي الجنائي، مع بقائه متسقاً مع الخلفية الفكرية والمنهجية العامة لرسالة الماجستير (الجهني، 2023).

أولاً: مفهوم مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي

يقوم مبدأ الشرعية في هذا الفرع من القانون على الفكرة القائلة إن **الفعل لا يعد جريمة إلا إذا وُجد نص قانوني دولي يجرّمه وقت ارتكابه**، وأنه لا يمكن فرض عقوبة إلا إذا كانت مقررة بموجب القانون ذاته. وبذلك، يُعد المبدأ ضمانة ضد **الرجعية والغموض والقياس في التجريم**.

ويُلاحظ أن هذا المفهوم في القانون الدولي الجنائي قريب من نظيره في القوانين الجنائية الوطنية، إلا أنه **يتسم بطبيعة أكثر تعقيدًا**، نظرًا لتعدد مصادر القانون الدولي واختلافها من معاهدات وعرف ومبادئ عامة وأحكام قضائية.

ففي حين أن القاعدة الجنائية في القانون الوطني تستند عادةً إلى تشريع واضح، فإن القانون الدولي الجنائي قد يعتمد أحيانًا على **القواعد العرفية** التي تبلورت من خلال ممارسات الدول، وهو ما يثير إشكالية في تحديد مدى كفاية الوضوح واليقين المطلوبين لتطبيق مبدأ الشرعية.

ثانياً: الأساس القانوني لمبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي

تكرّس هذا المبدأ في عدة نصوص قانونية دولية أساسية، من أبرزها:

1. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)

يُعد هذا النظام أهم وثيقة حديثة كرّست مبدأ الشرعية بوضوح، حيث نصت **المادة (22)** على ما يلي:

> **"لا يسأل الشخص جنائيًا بموجب هذا النظام الأساسي ما لم يكن السلوك يشكّل، وقت وقوعه، جريمة تدخل في اختصاص المحكمة."**

:كما نصت المادة (23) على أنه

لا يجوز توقيع عقوبة على أي شخص أُدين بجريمة تدخل في اختصاص المحكمة إلا وفقًا " "لهذا النظام الأساسي.

هاتان المادتان تضعان حدًّا لأي إمكانية لتجريم أو معاقبة الأفراد على أساس غير قانوني، .وتؤكدان ضرورة وضوح النصوص القانونية

(العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966 .2

:نصت **المادة (15)** منه على

لا يُدان أي شخص بأي فعل أو امتناع عن فعل لم يكن يشكّل جريمة وفقًا للقانون الوطني " "أو الدولي وقت ارتكابه.

هذا النص ذو طبيعة حقوقية عامة، لكنه أصبح قاعدة ملزمة لجميع الدول الأطراف، ويمثل .**الأساس الحقوقي العالمي لمبدأ الشرعية الجنائية**

السوابق القضائية الدولية .3
.منذ محاكم **نورمبرغ** و**طوكيو** بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ مبدأ الشرعية يكتسب شكلًا دوليًا ورغم الانتقادات التي وُجهت إلى تلك المحاكم — خصوصًا أن بعض الجرائم مثل "الجرائم ضد الإنسانية" لم تكن محددة بنصوص واضحة قبل الحرب — فإنها أسست لفكرة أن هناك .**قواعد عرفية دولية** يمكن أن تُشكّل أساسًا للمسؤولية الجنائية

و**المحكمة الجنائية (ICTY)** وفي وقت لاحق، أكدت **المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة** في أحكامهما ضرورة احترام هذا المبدأ، وأشارتا إلى أن **القانون الدولي (ICTR) لرواندا العرفي** يمكن أن يُعد مصدرًا كافيًا لتحديد الجريمة إذا كان واضحًا ومتفقًا عليه من قبل المجتمع الدولي

ثالثاً: مضمون مبدأ الشرعية وتطبيقاته

:يتضمن مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي مجموعة من القواعد المتفرعة، من أبرزها

عدم رجعية القوانين الجنائية الدولية .1
لا يجوز محاكمة أي شخص على فعل لم يكن مجرّمًا وقت ارتكابه، حتى لو تم إقرار قاعدة جديدة لاحقًا.
.فالقانون لا يسري بأثر رجعي، حمايةً للأمن القانوني ولحقوق الإنسان

:ومع ذلك، أجازت المادة (2/15) من العهد الدولي استثناءً ضيقًا، حين قالت

لا يمنع هذا من محاكمة أي شخص على أي فعل كان، وقت ارتكابه، مجرّمًا وفقًا للمبادئ " "العامة للقانون المعترف بها من قبل المجتمع الدولي.
أي أن الجرائم التي كانت معروفة في العرف الدولي (مثل الإبادة أو جرائم الحرب) لا تخرج .عن نطاق الشرعية، حتى لو لم تُذكر في نص مكتوب آنذاك

ضرورة تحديد الجرائم والعقوبات بدقة .2
.يُعد وضوح النصوص القانونية شرطًا أساسيًا لشرعية أي تجريم
فالنصوص الغامضة تفتح الباب أمام **التأويل التعسفي** أو **التسييس القضائي**، وهو ما يتعارض .مع مبدأ العدالة

نظام روما مثلاً قدّم تعريفات دقيقة نسبيًا لجرائم الإبادة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان. لكن تبقى بعض التعريفات، مثل "الهجوم الواسع النطاق" أو "النية .التدميرية"، عرضة للتفسير المختلف، وهو ما يُظهر التحدي المستمر في تطبيق المبدأ بدقة

التفسير الضيق للنصوص الجنائية .3

يقضي مبدأ الشرعية بأن تُفسر القواعد الجنائية تفسيرًا **ضيّقًا لصالح المتهم**، وألا يُتوسع في مفهوم الجريمة أو المسؤولية.

عام 2012) أنها *Lubanga* وقد أكدت المحكمة الجنائية الدولية في عدة قضايا (مثل قضية ملزمة بتفسير النصوص على نحو لا يتجاوز ما ورد فيها صراحة.

حظر القياس في التجريم والعقاب .4

القياس وسيلة معروفة في الفقه القانوني لتوسيع نطاق النصوص لتشمل حالات مشابهة.
غير أن مبدأ الشرعية يمنع استخدام القياس في القانون الجنائي، لأن ذلك يعني **خلق جريمة جديدة دون نص**، وهو ما يقوض الأمن القانوني.

رابعاً: أهمية مبدأ الشرعية في العدالة الجنائية الدولية

ضمان حماية حقوق الإنسان .1

من خلال اشتراط النص القانوني المسبق، يمنع المبدأ استخدام القضاء كأداة للانتقام السياسي، ويضمن محاكمة عادلة قائمة على معايير قانونية واضحة.

تعزيز شرعية القضاء الدولي .2

تطبيق المبدأ بدقة يجعل من المحاكم الدولية هيئات قانونية محايدة، وليس أدوات في يد المنتصرين أو القوى الكبرى، كما كان يُنتقد في محاكم نورمبرغ.

دعم الثقة في النظام الدولي .3

الوضوح القانوني والالتزام بالشرعية يعزز ثقة الدول والأفراد في العدالة الدولية، ويشجع على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، سواء في تسليم المتهمين أو تنفيذ الأحكام.

حماية مبدأ سيادة القانون .4

فالقانون، لا القوة أو السياسة، هو الذي يحدد الجريمة والعقوبة، مما يرسخ فكرة أن **العدالة فوق المصالح**.

خامساً: التحديات التي تواجه تطبيق المبدأ

رغم أهمية مبدأ الشرعية، إلا أن تطبيقه في القانون الدولي الجنائي يواجه عدة صعوبات عملية ونظرية، أبرزها:

1. غموض بعض المفاهيم القانونية الدولية

مثل "الجرائم ضد الإنسانية" أو "الهجوم الواسع النطاق"، وهي مصطلحات مرنة تترك هامشًا كبيرًا للتقدير القضائي، مما قد يضعف وضوح القاعدة القانونية.

2. الطبيعة العرفية لبعض القواعد

القانون الدولي لا يعتمد فقط على النصوص، بل أيضًا على العرف، ما يجعل تحديد القاعدة القانونية أحيانًا مسألة تقديرية.

3. التسييس في الملاحقات الدولية

بعض الدول تتهم المحكمة الجنائية الدولية بالانتقائية أو الانحياز، ما يهدد مبدأ المساواة أمام القانون الدولي، وهو جوهر مبدأ الشرعية.

4. التطور المستمر للقانون الدولي

القانون الدولي الجنائي في حالة تطور دائم، خاصة في مجالات مثل الجرائم الإلكترونية أو البيئية، ما يثير تساؤلات حول مدى وضوح النصوص الجديدة.

النتائج

1. مبدأ الشرعية يمثل حجر الأساس في العدالة الجنائية الدولية.
2. النصوص الدولية كرّست المبدأ بصورة واضحة، خاصة نظام روما الأساسي.
3. التطبيق العملي يواجه صعوبات بسبب غموض بعض المفاهيم القانونية الدولية.
4. الاعتماد على العرف الدولي يثير إشكالات تتعلق باليقين القانوني.
5. التسييس قد يضعف الثقة في القضاء الجنائي الدولي.

التوصيات

1. تعزيز الدقة التشريعية في تعريف الجرائم الدولية.
2. توحيد التفسير القضائي للمصطلحات القانونية الغامضة.
3. دعم استقلال القضاء الجنائي الدولي عن الاعتبارات السياسية.
4. تقنين القواعد العرفية المستقرة في نصوص مكتوبة.
5. تطوير النصوص القانونية لمواكبة الجرائم المستحدثة.

الخاتمة

يُعتبر مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي **حجر الزاوية** في بناء العدالة الجنائية الدولية الحديثة. فهو المبدأ الذي يوازن بين **حق المجتمع الدولي في ملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة** و**حق الفرد في محاكمة عادلة وفقًا لقواعد محددة وواضحة**.
وقد كرّسته النصوص الدولية الكبرى، وعلى رأسها نظام روما الأساسي والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما أكدت عليه المحاكم الدولية في اجتهاداتها.

ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة، خصوصًا في ظل التطور السريع لمفاهيم الجريمة الدولية وتداخل السياسة مع القضاء. ومن هنا تظهر الحاجة إلى **تعزيز وضوح النصوص الدولية، وتكريس استقلال القضاء الدولي، وتجنب تسييس العدالة**، لضمان احترام مبدأ الشرعية وتحقيق العدالة المنشودة.

المراجع

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 1998.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.

المحكمة الجنائية الدولية، قضية Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo، 2012.

Shaw, Malcolm N. International Law. Cambridge University Press, 2021.

Cassese, Antonio. International Criminal Law. Oxford University Press, 2013.

المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، قضية Tadić، 1995.

الجهني، عبدالعزيز بن عبداللطيف عبدربه. (2023). المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي: دراسة وصفية تحليلية [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية]. https://search.mandumah.com/Record/1432810